

جعفر عبد النور*

مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 – الجزائر

djaaf2009@gmail.com

تاريخ النشر: 2026/05/25

تاريخ القبول للنشر: 2026/04/25

تاريخ الاستلام: 2026/03/18

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع التقنية المالية في القطاع المالي في المملكة العربية السعودية، من خلال استعراض الجهود التي تبنتها المملكة في إطار رؤيتها الاستراتيجية رؤية 2030 لتطوير القطاع المالي وتعزيز الابتكار فيه. كما تتناول الدراسة أبرز التطورات التي شهدتها هذا القطاع، خاصة في مجالات المدفوعات الرقمية، والتأمين، والتمويل الرقمي، إضافة إلى البيئة التشريعية والتنظيمية التجريبية التي أنشئت لدعم الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية. كما تسعى الدراسة إلى إبراز دور الذكاء الاصطناعي في تطوير خدمات التقنية المالية في المملكة، ومدى مساهمته في تحسين كفاءة الخدمات المالية وتوسيع نطاقها. وقد توصلت الدراسة إلى أن المملكة العربية السعودية حققت تقدماً ملحوظاً في تبني التقنيات المالية الحديثة، مما أسهم في تطوير القطاع المالي وتعزيز كفاءته، إلى جانب دعم التنمية الاقتصادية من خلال زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: التقنية المالية، القطاع المالي، الذكاء الاصطناعي، التكنولوجيا المالية، الابتكار المالي.

تصنيفات JEL: O 30، G20.

Abstract:

This study explores the development of financial technology (FinTech) in the Saudi financial sector within the framework of Vision 2030. It highlights key advancements in digital payments, insurance, and digital financing, as well as the regulatory environment supporting innovation. The study also emphasizes the role of artificial intelligence in enhancing the efficiency and expansion of financial services. The findings indicate that Saudi Arabia has made significant progress in adopting FinTech, contributing to the development of the financial sector and supporting economic growth.

Keywords: Financial Technology; Financial Sector; Artificial Intelligence (AI); Financial Innovation.

Jel Classification Codes: O31، G20.

تشهد البيئة التكنولوجية العالمية في السنوات الأخيرة تطوراً متسارعاً، انعكس بشكل واضح على مختلف القطاعات الاقتصادية. ومن أبرز مظاهر هذا التطور ظهور التقنية المالية والذكاء الاصطناعي اللذين أسهما في إحداث تحولات جوهرية في طبيعة الخدمات المالية وأساليب تقديمها. ويعد القطاع المالي من أكثر القطاعات تأثراً بهذه التحولات، نظراً لدوره الحيوي في دعم النشاط الاقتصادي وتسهيل المعاملات المالية، حيث يشمل العديد من المجالات مثل المدفوعات الرقمية، والتأمين، والتمويل، إضافة إلى الأطر التنظيمية والتشريعية التي تدعم الابتكار المالي.

وفي ظل هذه التطورات المتسارعة، برزت أهمية تطوير القطاع المالي بما يتماشى مع التحولات التكنولوجية العالمية، بما يساهم في تحسين كفاءة الخدمات المالية وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية. وفي هذا الإطار، أولت المملكة العربية السعودية اهتماماً كبيراً بتطوير القطاع المالي من خلال تبني استراتيجيات حديثة تدعم الابتكار المالي، وذلك ضمن إطار رؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز التحول الرقمي في مختلف القطاعات.

وانطلاقاً من ذلك، تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الرئيسي الآتي:

كيف تساهم التقنية المالية في تطوير القطاع المالي في المملكة العربية السعودية؟

الأسئلة الفرعية:

انطلاقاً من إشكالية الدراسة، يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية، من أبرزها:

- ما المقصود بالتقنية المالية وما أهم أهدافها؟
- ما أبرز أنواع التقنية المالية وتطبيقاتها في القطاع المالي؟
- كيف تساهم التقنية المالية في تطوير القطاع المالي في المملكة العربية السعودية؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور الكبير الذي يؤديه القطاع المالي باعتباره أحد القطاعات الاستراتيجية التي تساهم في دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي. كما تبرز أهمية الدراسة في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم، والتي تفرض على الدول ضرورة تبني التقنيات الحديثة وتطوير أنظمتها المالية بما يضمن تعزيز كفاءتها وقدرتها على المنافسة في النظام المالي العالمي.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها:

- تقديم إطار مفاهيمي حول التقنية المالية ومجالات تطبيقها.
- تحليل استراتيجية التقنية المالية في المملكة العربية السعودية في إطار رؤية 2030.

- إبراز واقع القطاع المالي السعودي ومدى اعتماده على تطبيقات التقنية المالية.

منهجية الدراسة:

للإجابة عن إشكالية الدراسة والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال عرض وتحليل المفاهيم المرتبطة بالتقنية المالية وتطبيقاتها في القطاع المالي في المملكة العربية السعودية، مع الاستعانة بالبيانات والمؤشرات الإحصائية ذات الصلة متى اقتضت الحاجة لذلك.

2. التقنية المالية (FinTech) :

تشير التقنية المالية (FinTech) إلى استخدام الابتكارات التكنولوجية في تطوير وتقديم الخدمات المالية، حيث تمثل تقاطعاً بين مجالي المال والتكنولوجيا. وتهدف هذه الابتكارات إلى تحسين كفاءة العمليات المالية ورفع جودة الخدمات المقدمة للعملاء، من خلال تصميم حلول رقمية متقدمة تساهم في تسهيل المعاملات المالية وتسريعها. ولا يقتصر دور التقنية المالية على تحسين أداء الخدمات التقليدية فحسب، بل يمتد ليشمل تطوير نماذج أعمال جديدة قادرة على المنافسة مع المؤسسات المالية التقليدية والاستحواذ على حصص سوقية من خلال تقديم خدمات أكثر مرونة وكفاءة (حمدي ووقاسم، 2019، صفحة 3)

وتعرف الدراسات التقنية المالية بأنها ابتكار تقني يفضي إلى تطوير نماذج أعمال أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات مالية مبتكرة، يكون لها أثر ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية وعلى أساليب تقديم الخدمات. وتشير الأدبيات إلى أن ابتكارات التقنية المالية تؤثر في مجالات متعددة داخل القطاع المالي، وتساهم في تحسين الكفاءة التشغيلية وتوسيع نطاق الخدمات (خليل وزهرة، 2025، صفحة 486). كما يعرفها مجلس الاستقرار المالي بأنها استخدام الابتكارات التقنية في القطاع المالي بما يؤدي إلى ظهور نماذج أعمال وتطبيقات وعمليات ومنتجات مبتكرة، لها تأثير واضح على الأسواق والمؤسسات المالية وأساليب تقديم الخدمات المالية (عباس و خليل، 2025، صفحة 487).

وفي هذا السياق تمتاز التقنية المالية بعدة خصائص تجعلها أكثر كفاءة ومرونة مقارنة بالأنظمة التقليدية، من أبرزها:

- القدرة على الوصول إلى شرائح متعددة من المستخدمين، بما في ذلك أصحاب الدخل المحدود، من خلال تصميم منتجات مالية متوافقة مع احتياجاتهم.
 - المرونة وخفض التكاليف من خلال تقديم خيارات متنوعة للدفع مقابل السلع والخدمات.
 - التصميم الذي يركز على تجربة المستخدم، بما يضمن بساطة وسهولة استخدام الخدمات المالية.
- سرعة إنجاز المعاملات بفضل الاعتماد على التحليلات المتقدمة والبيانات الضخمة والخوارزميات الذكية، مما يساهم في رفع كفاءة العمليات وتحسين تجربة العملاء (قويدرو دحام، 2025، صفحة 494).

وفي هذا الصدد يمكن القول بأن التقنية المالية تكتسب أهمية كبيرة في الوقت الراهن لدورها في تطوير القطاع المالي وتعزيز كفاءته، إذ تسهم في تحفيز الابتكار والإبداع داخل المؤسسات المالية، وتنشيط النشاط الاقتصادي عبر تقديم حلول رقمية متطورة. كما تؤدي رقمنة الخدمات المالية إلى تعزيز الشفافية والمصداقية، وتوسيع قاعدة العملاء، وتسهيل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مصادر التمويل، ما يدعم نمو النشاط الاقتصادي ويعزز الاستقرار المالي (قويدرو دحام، 2025، صفحة 494).

وفي هذا الصدد نتطرق لأنواع التقنيات المالية الحديثة، حيث شهدت هذه الأخيرة تطوراً ملحوظاً نتيجة التقدم الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما أدى إلى ظهور مجموعة واسعة من الابتكارات الرقمية التي أعادت تشكيل طبيعة الخدمات المالية وطرق تقديمها. ويمكن تلخيص أبرز أنواع هذه التقنيات فيما يلي:

- **تقنيات المدفوعات الرقمية:** تمكّن من إجراء المعاملات المالية إلكترونياً دون الحاجة إلى النقد، وتشمل المحافظ الإلكترونية، وتطبيقات الدفع عبر الهواتف الذكية، وأنظمة الدفع عبر الإنترنت، وبطاقات الدفع الذكية، مما يسهم في تسريع عمليات الدفع، وخفض التكاليف التشغيلية، وتعزيز الشفافية المالية، فضلاً عن دعم التجارة الإلكترونية وزيادة الشمول المالي (بن قيراط وعثمانية، 2025، صفحة 499).
- **تقنيات الإقراض والتمويل الرقمي:** تعتمد على منصات إلكترونية تربط المقرضين بالمقترضين مباشرة، مثل منصات الإقراض بين الأفراد (P2P Lending) ومنصات التمويل الرقمي باستخدام التحليلات المتقدمة لتقييم الجدارة الائتمانية، ما يتيح الوصول إلى التمويل بسرعة وكفاءة ويوفر فرصاً استثمارية جديدة (Aliya Suci, Thea, & Nuraliah, 2025 p13780).
- **التمويل الجماعي (Crowdfunding):** يُعد نموذجاً حديثاً لجمع التمويل من عدد كبير من الأفراد عبر منصات رقمية لدعم المشاريع الناشئة والمبادرات الابتكارية، مما يتيح لأصحاب المشاريع الحصول على التمويل اللازم دون الاعتماد على القنوات التقليدية ويعزز روح ريادة الأعمال والابتكار (فارس، رضا، وسليم، 2021، صفحة 50).
- **تقنيات سلسلة الكتل (Blockchain):** تقنية قائمة على سجلات موزعة تتيح تسجيل المعاملات المالية بطريقة آمنة وشفافة دون الحاجة إلى جهة مركزية، وتستخدم في تحويل الأموال، وإدارة العقود الذكية، وحفظ السجلات المالية، مع توفير مستوى عالٍ من الأمان والموثوقية (حفاف وبوعافية، 2024، صفحة 134).
- **العملات الرقمية:** عملات افتراضية تعتمد على التشفير وتقنية سلسلة الكتل لإجراء المعاملات بسرعة وبتكلفة منخفضة، وتعد بديلاً رقمياً للنقد التقليدي، مع إمكانية استخدامها عبر الحدود (هابط وبدواوي، 2024، صفحة 203).
- **الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة:** على الرغم من تعدد التعريفات المتعلقة بمصطلح الذكاء الاصطناعي، إلا أنه لا يوجد تعريف دقيق ومطلق يمكن الإقرار به بشكل عام. يرى جون مكارثي (John McCarthy) أن الذكاء الاصطناعي هو علم هندسة إنشاء الآلات الذكية، وخاصة البرامج الحاسوبية القادرة على أداء مهام تتطلب ذكاءً يشبه العقل البشري. ويُقصد بذلك استخدام أجهزة الكمبيوتر لفهم ومحاكاة الذكاء البشري، دون ضرورة تقليد العمليات البيولوجية للعقل.

ويُنظر إلى الذكاء الاصطناعي أيضًا على أنه مجموعة من الأساليب والطرق التي تُتيح للبرامج الحاسوبية أداء وظائف ذهنية تشبه القدرات العقلية البشرية. فهذه الأنظمة تستفيد من ميزات الحوسبة والبرمجة المتقدمة لتنفيذ مهام تتطلب التفكير والاستنتاج والتعلم. وبسبب طبيعة هذا المجال المتطورة والمتجددة باستمرار، فإن أي تعريف للذكاء الاصطناعي يظل نسبيًا ويعتمد على خصائص البرامج والأساليب المطورة ضمنه. (سلطاني، 2025، صفحة 318)

- **التقنيات الخاصة بالتأمين الرقمي (InsurTech):** تهدف إلى تحسين تقييم المخاطر وتسريع إجراءات التعويض وتقديم منتجات تأمينية مخصصة باستخدام الحلول الرقمية وتشير إلى تحويل جميع الخدمات التأمينية التي تقدمها شركات التأمين إلى صيغة رقمية، وذلك من خلال أتمتة العمليات بهدف تعزيز الكفاءة وسرعة التنفيذ. وتُعرف الأتمتة على أنها استخدام أجهزة الكمبيوتر والبرمجيات وأنظمة المعالجة والتحكم في مختلف القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية، لضمان سير الإجراءات والأعمال بشكل آلي دقيق وفعال، مع الحد من الأخطاء قدر الإمكان. (محمد عبد اللطيف وعلاء، 2019، صفحة 193)

- **إدارة الثروات الرقمية (Robo-Advisors):** منصات رقمية تعتمد على الخوارزميات والذكاء الاصطناعي لتقديم استشارات استثمارية آلية، مع تقليل التكاليف المرتبطة بالاستشارات التقليدية وإتاحة إدارة المحافظ الاستثمارية بكفاءة عالية. إدارة الثروات الرقمية (Robo-Advisors) هي منصات رقمية تستخدم الخوارزميات والذكاء الاصطناعي لتقديم استشارات استثمارية آلية، تهدف إلى تخصيص وإدارة المحافظ الاستثمارية بشكل فعال وتقليل التكاليف مقارنة بالاستشارات التقليدية. توفر هذه الأنظمة للمستثمرين إمكانية تنويع الاستثمارات ومراقبتها وإعادة توازن المحفظة تلقائيًا، مع الحد من التدخل البشري وتحقيق تجربة استثمارية أكثر سرعة وشفافية.

3. التقنية المالية في المملكة العربية السعودية:

1.3. قراءة تحليلية في الاستراتيجية الوطنية للتقنية المالية في المملكة العربية السعودية:

يشهد قطاع التقنية المالية (FinTech) في المملكة العربية السعودية نموًا سريعًا على صعيد عدد الشركات، الاستثمارات، والوظائف، مدعومًا بسياسات حكومية واستراتيجية وطنية تهدف إلى تعزيز الابتكار المالي الرقمي والتحول الرقمي للنظام المالي الوطني، بما يشمل تطوير الأطر التنظيمية، دعم الشركات الناشئة، تبني الحوسبة السحابية، ونشر المعرفة التقنية (عباس و خليل، 2025، ص. 494).

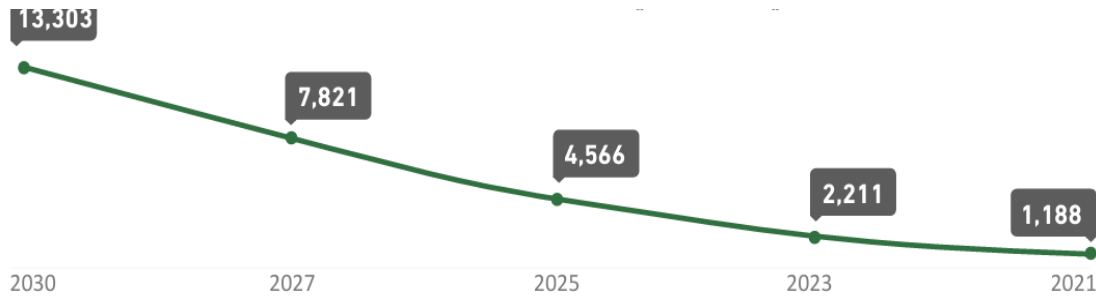
وفق برنامج تطوير القطاع المالي (FSDP)، بلغ عدد الشركات الفاعلة بنهاية 2024 نحو 261 شركة، متجهة نحو هدف 525 شركة بحلول 2030. وتوزعت هذه الشركات على الجهات الرقابية المختلفة: 138 تحت إشراف البنك المركزي السعودي، 52 تحت هيئة السوق المالية، و 14 تحت هيئة التأمين، ما يعكس تنوع مجالات الابتكار المالي وتكامل الرقابة. ساهم القطاع في خلق أكثر من 11,000 وظيفة مباشرة، مع إطلاق برامج تدريبية لتعزيز مهارات العاملين في البيانات، الذكاء الاصطناعي، والتحليلات المالية الرقمية. كما تجاوزت الاستثمارات الجريئة 7.6 مليار ريال سعودي، ما يعكس جاذبية السوق وثقة المستثمرين، إلى جانب دعم البنوك التقليدية للحلول الرقمية لتعزيز الكفاءة وخفض التكاليف.

ارتفعت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 1,188 مليون ريال في 2021 إلى 2,211 مليون ريال في 2023، مع توقعات بالوصول إلى 13,303 مليون ريال بحلول 2030، مما يؤكد دوره كرافد رئيسي للنمو الاقتصادي المستدام. كما بلغت حصة المدفوعات الإلكترونية 79% من إجمالي عمليات التجزئة بنهاية 2024، مع تنفيذ 12.6 مليار عملية رقمية، ما يعكس الاعتماد المتزايد على البنية التحتية الرقمية. وقد ساهمت مبادرات المصرفية المفتوحة والهوية الرقمية في تحسين تجربة العملاء وتسهيل الوصول الآمن للخدمات المالية.

كما عززت الجهات الرقابية إدارة المخاطر والامتثال التنظيمي من خلال أنظمة متكاملة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما يضمن استقرار النظام المالي الوطني. وبذلك، يمثل قطاع التقنية المالية ركيزة أساسية للتحويل الرقمي والنمو الاقتصادي، ويضع المملكة كمركز إقليمي رائد في الابتكار المالي ضمن رؤية 2030

وفيما يلي بعض الإحصائيات المتعلقة بهذا القطاع:

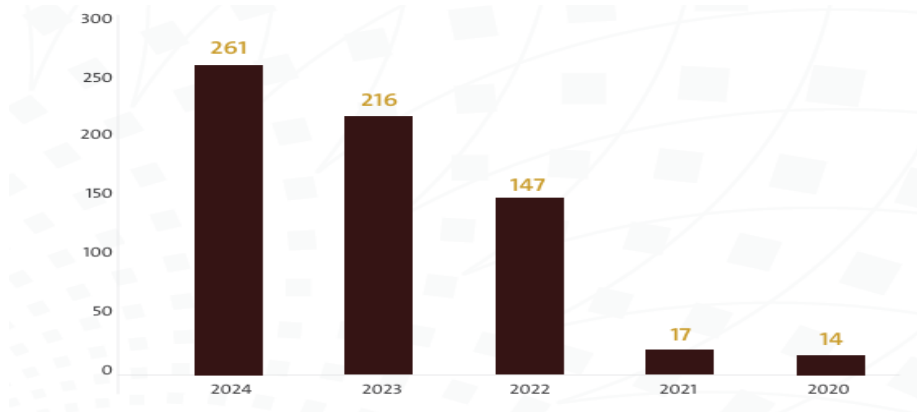
الشكل 1: مساهمة التقنية المالية في الناتج المحلي (مليون ريال سعودي)



المصدر: التقرير السنوي لتقنية المالية، البنك المركزي السعودي، 2022.

يوضح الشكل تزايد مساهمة قطاع التقنية المالية في الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية بشكل ملحوظ خلال الفترة من 2021 إلى 2030. فقد ارتفعت مساهمة القطاع من حوالي 1,188 مليون ريال في عام 2021 إلى 2,211 مليون ريال في عام 2023، مع توقع استمرار هذا النمو ليصل إلى نحو 13,303 مليون ريال بحلول عام 2030. ويعكس هذا الاتجاه التصاعدي الدور المتنامي للتقنية المالية في دعم الابتكار المالي وتعزيز كفاءة القطاع المالي، مما يجعلها أحد المحركات المهمة للنمو الاقتصادي في المستقبل.

الشكل 2: عدد شركات التقنية المالية في المملكة العربية السعودية



المصدر: التقرير السنوي لتقنية المالية، البنك المركزي السعودي، 2022

شهدت المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة تحولاً ملحوظاً في قطاع المدفوعات الرقمية، مدفوعاً بسياسات استراتيجية ودعم تنظيمي من البنك المركزي السعودي (SAMA) والجهات المالية الأخرى. ويظهر هذا التحول بوضوح في نمو حصة المدفوعات الإلكترونية، التي بلغت نحو 79% من إجمالي عمليات الدفع في قطاع التجزئة للأفراد بنهاية عام 2024م، مقارنة بنسبة 70% في العام السابق. يعكس هذا التوسع المتسارع اتجاه المستهلكين والمؤسسات نحو الاعتماد على الحلول الرقمية غير النقدية، ويؤكد فعالية الإجراءات التنظيمية والتحفيزية التي اعتمدها المملكة لدعم الابتكار المالي.

2.3. واقع التقنية المالية في القطاع المالي السعودي:

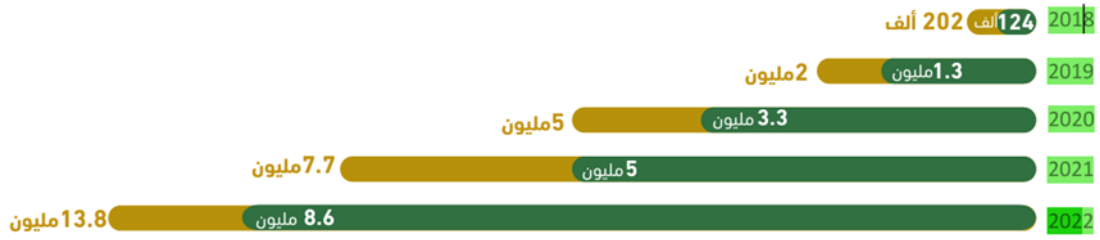
شهد قطاع المدفوعات الرقمية في المملكة العربية السعودية تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، مدفوعاً بتوسع استخدام التقنيات المالية الحديثة (FinTech) وتبني الحلول الرقمية في تقديم الخدمات المالية. ويضم هذا القطاع نوعين رئيسيين من المؤسسات: شركات النقود الإلكترونية التي تمكن من إصدار وإدارة المحافظ الرقمية، وشركات المدفوعات التي توفر حلولاً تقنية لتنفيذ عمليات الدفع والتحويل بين الأفراد والمؤسسات عبر القنوات الرقمية. وقد أسهم هذا التطور في تعزيز كفاءة المعاملات المالية وتسريعها، وتقليل الاعتماد على النقد التقليدي، كما ساهم انتشار شركات التقنية المالية في تحفيز الابتكار داخل قطاع المدفوعات من خلال تطوير حلول رقمية متقدمة، ما يدعم الشمول المالي ويعزز تطور الخدمات المصرفية الرقمية، ويشكل بذلك رافداً مباشراً للنشاط الاقتصادي الوطني.

تشير البيانات إلى نمو مطرد في استخدام المحافظ الرقمية بين 2018 و2022، حيث ارتفع عدد العملاء المسجلين من نحو 202 ألف مستخدم في 2018، بينهم 124 ألف عميل نشط، إلى حوالي 13.8 مليون مستخدم في 2022، منهم 8.6 ملايين نشط. وبالموازاة مع ذلك، ارتفع عدد العمليات المنفذة عبر هذه المحافظ من 2 ألف عملية في 2018 إلى نحو 176 ألف عملية في 2022، ما يعكس توسع الاعتماد على البنية التحتية الرقمية والنجاح الواضح لمبادرات التحول الرقمي في المملكة. ويؤكد هذا النمو السريع قدرة المملكة على بناء قاعدة مستدامة من العملاء النشطين، مما يعكس فعالية السياسات التحفيزية والتنظيمية المتبعة لتعزيز الابتكار المالي.

الشكل 3: عدد العملاء المسجلين في خدمة المحافظ الإلكترونية

واقع وأفاق التقنية المالية في القطاع المالي السعودي

إجمالي عدد العملاء (الأفراد) المسجلين في خدمة المحافظ الإلكترونية ● جميع العملاء ● العملاء النشطين



المصدر: التقرير السنوي لتقنية المالية، البنك المركزي السعودي، 2022

على صعيد التمويل الرقمي، شهدت خدمات الدفع الآجل نموًا استثنائيًا خلال الفترة نفسها، حيث ارتفعت القيمة المالية للخدمة من 253 ألف ريال في 2018 إلى 8 مليارات ريال في 2022، بالتوازي مع زيادة قاعدة العملاء من 76 ألفًا في 2020 إلى 10 ملايين عميل، مع الحفاظ على مستوى عالٍ من النشاط بنسبة 58% و5.8 ملايين عميل نشط في 2022. ويُظهر التمويل الجماعي بالدين أيضًا نموًا كبيراً، إذ انتقل عدد المشاركين من 302 مشارك في 2019 إلى 92 ألف مشارك في 2022، مع ارتفاع عدد النشطين من 12 ألف إلى 27 ألف مشارك، رغم انخفاض النسبة المئوية للنشطين من 52% إلى 29% نتيجة اتساع قاعدة المستخدمين ودمج المتبنين الجدد الذين قد يكون ارتفاع لهم أقل، ما يعكس التحول من مرحلة "المتبنين الأوائل" إلى مرحلة الجمهور العام.

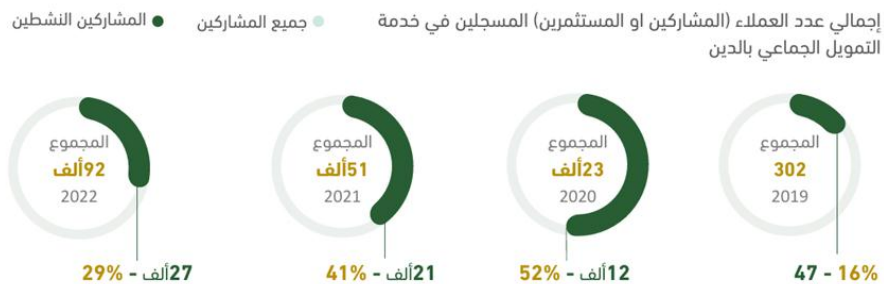
الشكل 4: عدد العملاء المسجلين في خدم الدفع الآجل



المصدر: التقرير

السنوي لتقنية المالية، البنك المركزي السعودي، 2022.

الشكل 5: عدد العملاء المسجلين في خدمة التمويل الجماعي بالدين



المصدر: التقرير السنوي لتقنية المالية، البنك المركزي السعودي، 2022.

وفي قطاع التأمين الرقمي، حققت وثائق التأمين الإلكترونية نموًا مستمرًا ومطردًا، حيث ارتفع عدد الوثائق الصادرة من 662 ألف وثيقة في 2018 إلى 4.3 مليون وثيقة في 2022، مع توسع قاعدة العملاء لتصل إلى 7.2 مليون مستخدم نشط بنسبة نشاط بلغت 65%. ويعكس هذا التوسع التزاوج بين نمو قاعدة العملاء وزيادة الكفاءة التشغيلية، وهو ما يؤكد قدرة القطاع الرقمي على التوسع بشكل منظم ومستدام.

الشكل 6: قطاع التأمين الرقمي



المصدر: التقرير السنوي لتقنية المالية، البنك المركزي السعودي، 2022

لقد أسهمت البيئة التجريبية التشريعية والرقابية في دعم هذا النمو، حيث تضمنت تطوير أطر تنظيمية متكاملة لتعزيز الثقة في الخدمات الرقمية وحماية العملاء، مع رفع كفاءة العمليات وتشجيع الابتكار، ما أسهم في ارتفاع مبالغ التمويل التجريبي من 1.7 مليون ريال في 2018 لتصل إلى 491 مليون ريال في 2022. وتُظهر هذه المؤشرات قدرة المملكة على دمج الابتكار المالي والتطور الرقمي مع التوسع التشغيلي على نحو مستدام، مما يسهم في تعزيز الشمول المالي وتوسيع قاعدة العملاء، مع الحفاظ على كفاءة تشغيلية عالية عبر مختلف المنصات الرقمية.

الشكل 7: البيئة التجريبية التشريعية والرقابية



المصدر: التقرير السنوي لتقنية المالية، البنك المركزي السعودي، 2022

3.3. افاق التقنية المالية في المملكة العربية السعودية:

يشهد القطاع المالي في المملكة العربية السعودية تحولاً رقمياً متسارعاً، مدفوعاً بالسياسات الحكومية والمبادرات الاستراتيجية ضمن إطار رؤية المملكة 2030، والتي تهدف إلى تعزيز الابتكار المالي، رفع كفاءة الخدمات، وتطوير بيئة مالية رقمية مستدامة. ويبرز البنك المركزي السعودي (SAMA) كعنصر محوري في هذا التحول، من خلال تطوير أطر تنظيمية واضحة وآليات حوكمة ورقابة شاملة، مما يتيح لشركات التقنية المالية اختبار منتجاتها وخدماتها في بيئة خاضعة للرقابة، ويحفز الابتكار، ويضمن الامتثال للوائح التنظيمية، فضلاً عن تعزيز الثقة لدى المستثمرين في المشاريع المالية الرقمية.

ويعد الذكاء الاصطناعي (AI) عنصراً محورياً في هذا التحول، حيث يوفر قدرات متقدمة لتحليل البيانات، دعم اتخاذ القرار، تحسين الكفاءة التشغيلية، وتعزيز تجربة العملاء، تحسين الشمول المالي وتقديم خدمات مالية مخصصة، دعم النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية المالية، تعزيز القدرة التنافسية للمملكة على المستويين الإقليمي والدولي بما يسهم في تطوير منظومة مالية رقمية متكاملة ومستدامة. وفق تقرير برايس ووترهاوس كوبرز حول إمكانات الذكاء الاصطناعي في الشرق الأوسط، من المتوقع أن يسهم اعتماد هذه التقنيات في إضافة نحو 135.2 مليار دولار إلى الناتج المحلي الإجمالي السعودي بحلول عام 2030، أي ما يعادل حوالي 12.4% من الناتج المحلي الإجمالي، ما يعكس الأثر الكبير للذكاء الاصطناعي في دفع النمو الاقتصادي وتعزيز الابتكار المالي.

ويشمل استخدام الذكاء الاصطناعي في البنوك والمؤسسات المالية مجموعة واسعة من التطبيقات العملية والاستراتيجية التي تعزز الكفاءة التشغيلية وتجربة العملاء، وتساهم في تطوير الخدمات المالية الرقمية:

- أتمتة العمليات التشغيلية: تشمل المعاملات البنكية، معالجة البيانات، وخفض الأخطاء البشرية، مما يزيد من سرعة العمليات ويخفض التكاليف التشغيلية.
- كشف الاحتيال وإدارة المخاطر: تحليل الأنماط المالية للكشف المبكر عن المخاطر والجرائم المالية، وتحسين استراتيجيات إدارة المخاطر التشغيلية.
- دعم اتخاذ القرار والاستثمار: تطبيق نماذج تحليلية متقدمة لتحسين العوائد الاستثمارية وتقديم حلول مالية مخصصة للعملاء.
- تحسين تجربة العملاء: تقديم خدمات ذكية مثل المستشارين الرقميين والدعم الآلي، مع تخصيص المنتجات المالية وفق سلوك العملاء وتفضيلاتهم.
- روبوتات الدردشة الذكية (Chatbots): لتقديم خدمة العملاء على مدار الساعة، بما يعزز سرعة الاستجابة ويقلل التكاليف التشغيلية.
- إدارة الثروات والاستشارات الاستثمارية: تقديم توصيات استثمارية مخصصة وتحسين أداء المحافظ الاستثمارية عبر نماذج تحليلية متقدمة.
- الذكاء التنبؤي وتحليل البيانات الكبرى: توفير رؤى تنبؤية لدعم التخطيط الاستراتيجي واتخاذ قرارات مالية دقيقة وفعالة.

4. تحليل النتائج:

في ضوء التحليل النظري والتطبيقي لواقع التقنية المالية في المملكة العربية السعودية، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج الرئيسية، من أبرزها:

- تبني المملكة إطارًا استراتيجيًا واضحًا لتطوير قطاع التقنية المالية ضمن برامج التحول الاقتصادي المرتبطة برؤية السعودية 2030.
 - تسجيل نمو ملحوظ في عدد شركات التقنية المالية وحجم الاستثمارات الموجهة إلى هذا القطاع، بما يعكس جاذبية السوق المالية السعودية للمستثمرين المحليين والدوليين.
 - ارتفاع مساهمة قطاع التقنية المالية في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأخيرة، مع توقعات باستمرار هذا النمو في المستقبل.
 - توسع ملحوظ في استخدام المدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية، بما يشير إلى تراجع الاعتماد على وسائل الدفع النقدية التقليدية.
 - تطور خدمات التمويل الرقمي والتأمين الرقمي وازدياد قاعدة المستخدمين لهذه الخدمات، الأمر الذي يعزز مستويات الشمول المالي.
 - إسهام البيئة التنظيمية التجريبية في دعم الابتكار المالي وتمكين الشركات الناشئة من اختبار منتجاتها وخدماتها في إطار رقابي منظم.
 - تزايد توظيف التقنيات الحديثة، خاصة الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، في تحسين الكفاءة التشغيلية للمؤسسات المالية وتعزيز تجربة العملاء.
 - مساهمة قطاع التقنية المالية في خلق فرص عمل جديدة وتنمية المهارات الرقمية المرتبطة بالتحليل المالي والتقنيات الحديثة.
5. خاتمة:

يُظهر التحليل أن قطاع التقنية المالية في المملكة العربية السعودية يشهد تحولًا نوعيًا متسارعًا، مدفوعًا بإطار استراتيجي واضح ضمن رؤية السعودية 2030 وبرامج تطوير القطاع المالي الهادفة إلى تعزيز الابتكار المالي والتحول الرقمي. وقد أسهمت السياسات الحكومية الداعمة، إلى جانب الأطر التنظيمية التي أرساها البنك المركزي السعودي، إضافة إلى تزايد الاستثمارات في المجال الرقمي، في بناء بيئة مالية رقمية محفزة للابتكار، الأمر الذي انعكس في التوسع الملحوظ لعدد شركات التقنية المالية وتنامي الاعتماد على المدفوعات الإلكترونية، فضلاً عن تطور خدمات التمويل الرقمي والتأمين الرقمي.

كما تشير المؤشرات الاقتصادية إلى تنامي مساهمة قطاع التقنية المالية في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع عدد مستخدمي الخدمات المالية الرقمية، بما يعكس فاعلية السياسات التنظيمية والتحفيزية في دعم التحول الرقمي للقطاع المالي وتعزيز كفاءته التشغيلية. وفي ظل التطور المتسارع للتقنيات الحديثة، لا سيما الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، يُتوقع أن يواصل هذا القطاع مسار نموه خلال السنوات المقبلة، بما يعزز مكانة المملكة كمركز إقليمي للابتكار المالي، ويسهم في دعم مسارات التنمية الاقتصادية المستدامة.

استنادًا إلى النتائج المتوصل إليها، تقترح الدراسة جملة من التوصيات التي من شأنها دعم تطوير قطاع التقنية المالية وتعزيز استدامة نموه، من أهمها:

- مواصلة تطوير الأطر التنظيمية والتشريعية بما يتلاءم مع التطور المتسارع للتقنيات المالية، مع تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار وضمان الاستقرار المالي.
 - تعزيز الاستثمار في البحث والتطوير في مجالات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية المرتبطة بالخدمات المالية.
 - دعم الشركات الناشئة العاملة في مجال التقنية المالية عبر توفير برامج تمويل متخصصة وحاضنات أعمال تعزز قدرتها على الابتكار والنمو.
 - تشجيع الشراكات الاستراتيجية بين المؤسسات المالية التقليدية وشركات التقنية المالية بما يسهم في تطوير حلول مالية مبتكرة وتحسين جودة الخدمات المقدمة.
 - الاستثمار في تنمية رأس المال البشري الرقمي من خلال تطوير البرامج التعليمية والتدريبية المتخصصة في التقنيات المالية وتحليل البيانات.
 - تعزيز منظومة الأمن السيبراني وحماية البيانات المالية بما يضمن تعزيز ثقة المستخدمين في الخدمات المالية الرقمية.
 - توسيع نطاق الشمول المالي من خلال نشر الخدمات المالية الرقمية وإتاحتها لمختلف فئات المجتمع.
 - تشجيع الابتكار في مجالات المصرفية المفتوحة والخدمات المالية الذكية بما يدعم التحول الرقمي الشامل للقطاع المالي.
6. قائمة المراجع:

1. Aliya Suci, M., Thea, F., & Nuraliah, A. (2025). Credit Scoring P2P Lending Fintech: Right to Explanation in AI-Based Credit. Journal of Universal Studies, 5(11).
2. اسماء خليل ، و عباس زهرة. (2025). التقنية المالية السعودية كأحد اليات تطوير التكنولوجيا المالية في ظل تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي. مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، 9(2).
3. الكبرى خديجة سلطاني . (2025). الذكاء الاصطناعي مداخله ومفاهيمه واهم خصائصه وتطبيقاته في معالجة الالية للغة العربية. جسر المعرفة، 11(1).
4. خديجة قويدر ، و عبد القادر دحام . (2025). أثر استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المالي. مجلة دفاتر اقتصادية، 16(1)، 494.
5. زايد محمد عبد اللطيف ، و محمد شكري علاء . (2019). التأمين الرقمي دراسة تطبيقية على قطاع التأمين السعودي. المجلة العربية للإدارة، 39(1).
6. زهرة عباس ، و اسماء خليل . (2025). التقنية المالية السعودية كأحد أليات تطوير ممارسات التكنولوجيا المالية في ظل تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي. مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية، 9(2)، 494.
7. زينب حمدي ، و الزهراء اوقاسم . (2019). مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية (FinTech). مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 8(1)، 3.
8. طارق فارس ، موسى رضا، و قصار سليم . (2021). التمويل الجماعي الاسلامي كآلية لتمويل المؤسسات الناشئة في الدول العربية: الفرص والتحديات. مجلة البحوث الادارية والاقتصادية، 9(2).
9. فضيلة هابط، و مصطفى بداوي . (2024). العملات الرقمية وانعكاسها على مستقبل شركات التكنولوجيا المالية. مجلة الابداع، 14(2).
10. وداد بن قيراط ، و عثمان عثمانية. (2025). التكنولوجيا المالية فرص لتعزيز المدفوعات الرقمية في الجزائر. مجلة المعارف، 20(1).
11. وليد حفاف، و سمير بوعافية . (2024). دور تقنية سلاسل الكتل في ادارة سلاسل الامداد تجارب الدول العربية. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، 7(1).